

ثروة كابيتال وبنك مصر ينجحان في إغلاق إصدار سندات توريق هيئة المجتمعات العمرانية بقيمة ٤ مليار جنيه مصري بمساهمة البنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية

القاهرة في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٩

أعلن اليوم بنك مصر و شركة ثروة كابيتال القابضة للاستثمارات المالية ش.م.م. (SRWA.CA)، عن إتمام إصدار سندات توريق لهيئة المجتمعات العمرانية وذلك بمبلغ ٤ مليار جنيه مصري ، وقد حصل الإصدار على تصنيف ائتماني -AA من شركة الشرق الأوسط للتصنيف الائتماني (ميريس).

وقد قام التحالف بين بنك مصر و ثروة بتسويق الإصدار للمؤسسات المالية والبنوك المحلية والأجنبية ، حيث انه شهد إقبالا كبيرا من قبل العديد من المستثمرين من المؤسسات والبنوك المحلية و الأجنبية على رأسهم البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية (EBRD) كمساهم رئيسي في هذا الإصدار .

وقد قام بنك مصر و شركة ثروة للترويج وتغطية الاكتتاب بدور مدير ومروج الإصدار وضامنو الاكتتاب، كما قام مكتب العربيه للإستشارات القانونية (ALC) بدور المستشار القانوني للطرح. ومن الجدير بالذكر أن شركة ثروة كان لها الريادة على مدار السنوات كونها أول وأكبر مصدر لسندات التوريق في مختلف المجالات بسوق المال المصري وذلك منذ عام ٢٠٠٥ حتى الآن. حيث قام تحالف بنك مصر و ثروة مجتمعين بإتمام عدد ٣٥ إصدار بأكثر من ٢٢ مليار جنيه وذلك ضمن الإطار المثمر والمتواصل على مدار السنوات الماضية.

وقال الدكتور مازن حسن، نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لقطاع الشؤون المالية والإدارية: "أتمننا بنجاح هذا الإصدار من سندات التوريق الخاصة بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وسوف يتم استخدام حصيلة تلك السندات في تمويل إنشاء البنية التحتية لمدن الجيل الرابع المستدامة وعدد من المشاريع القومية الأخرى والتي تستهدف الحكومة المصرية الإنتهاء منها في التوقيتات المحددة. ونود أن نوجه الشكر والتقدير لكل من بنك مصر وشركة ثروة كابيتال ومكتب العربيه للإستشارات القانونية (ALC) لمساهمتهم الفعالة في دعم جهود الدولة في التنمية وإتمام هذا الإصدار بشكل محترف لما لهم من خبرات في مجال التوريق".

وقد صرح السيد الأستاذ محمد الاتريبي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر: "ان دور الأسواق المالية في ضخ التمويل اللازم للاستثمار يتنامى في السوق المصري وهو دور مكمل للمؤسسات المالية المصرفية في دعم فرص الاستثمار و من ثم تعزيز نمو الاقتصاد المصري و نحن سعداء بهذا التطور و بمشاركة بنك مصر الفعالة في تنشيط و تعميق سوق أدوات الدين في مصر على وجه الخصوص من خلال الترويج و ضمان تغطيه الإصدارات المختلفة".

ومن جانبها علقت د. سوزان حمدي، رئيس الأسواق المالية والاستثمار ببنك مصر، قائلة: " ان اتجاه الهيئة العامه للمجتمعات العمرانية الجديدة لسوق أدوات الدين كمصدر من مصادر التمويل غير التقليديه في السوق المصري يمثل تطورا هاماً لسوق أدوات الدخل الثابت في مصر من خلال تنشيطه وإضافة أدوات جديده للمتعاملين في السوق من المؤسسات المحلية والأجنبية.

كما يعد هذا السوق رافداً هاماً للهيئة لتمويل خطط تطوير القطاع العقاري المصري بما يدعم فرص نمو الاقتصاد القومي، ونحن في بنك مصر سعداء بالمشاركة في هذا النجاح من خلال ضمان التغطية والترويج لهذا الإصدار و القيام بدور امين الحفظ."

وقد علق أيمن الصاوي، رئيس مجلس الإدارة شركة ثروة لترويج وتغطية الإكتتابات، قائلاً: "سعداء بالمشاركة في هيكله والترويج للإصدار ومشاركه نجاح الهيئة العامه للمجتمعات العمرانية للاعتماد على سوق أدوات الدين والتمويل في توفير السيولة المطلوبه لتمويل إنشاء البنية التحتية لمدن الجيل الرابع. حيث نرى ان هذا الإصدار هو بدايه ناجحه للهيئة العامه للمجتمعات العمرانية في تنويع مصادر التمويل بطرق غير تقليديه وجذب الإستثمارات الأجنبية للدولة المصريه. وهو ما يعكس بالدرجة الأولى الثقة الكبيرة والدعم التي تتمتع بها الحكومة المصرية في تطوير وإدارة ملف القطاع العقاري ودعم خطط الحكومة نحو الإصلاح والتنمية الاقتصادية المستدامة، بالإضافة إلى تنشيط سوق أدوات الدخل الثابت في مصر."

ومن جانبه قال السير سوما تشاكرابارتي، رئيس البنك
تعميق أسواق الدين بالعملة المحلية في مصر، ونعتقد أن هذه المشاركة سيكون لها تأثير قوي على المستثمرين الدوليين
والمحليين الآخرين. كما يسعدنا أن هذا الإصدار سيساعد هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في تخصيص الموارد اللازمة
لاستثماراتها في تطوير مدن جديدة مستدامة على الأراضي الصحراوية، وسوف يساعد هذا الأمر على تحفيز الاقتصاد وخلق
فرص عمل جديدة".

—انتهى—

نبذة عن بنك مصر

تأسس بنك مصر عام ١٩٢٠ بفضل فكر الرائد الاقتصادي محمد طلعت حرب باشا، الذي تزعم فكر الادخار الوطني وتوجيه تلك المدخرات
الوطنية نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن بنك مصر هو أول بنك مصري يؤسسه ويمتلكه المصريون ١٠٠% بالكامل.
قام بنك مصر منذ تأسيسه بإنشاء العديد من الشركات في مختلف المجالات، بما في ذلك المنسوجات، والتأمين، والنقل، والطيران، ووسائل
الترفيه وصناعة السينما، كما واصل دعمه للأنشطة المصرفية والاستثمارية الأخرى بمعدل ثابت، ويمتلك البنك حاليًا نسبة كبيرة من الأسهم
في ١٥٤ شركة في مجالات: التمويل والسياحة والإسكان والزراعة والغذاء، بالإضافة إلى شركات أخرى في مجال الاتصالات وتكنولوجيا
المعلومات.

وقد قام بنك مصر بإنشاء العديد من الصناديق الاستثمارية الكبرى كجزء من سياسة المحفظة الاستثمارية المتنوعة، وقد حصل على العديد
من الجوائز في مجال إدارة النقد والسيولة، من مجلة جلوبال فاينانس "Global Finance" العالمية؛ ففي العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ حصل
على جائزة "أفضل بنك لإدارة صناديق أسواق النقد في أفريقيا والشرق الأوسط" وجائزة "أفضل بنك لإدارة صناديق أسواق النقد في الشرق
الأوسط" على مدار كل من ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥، كما حصل بنك مصر في ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ على
جائزة "أفضل بنك لإدارة صناديق أسواق النقد والاستثمارات قصيرة الأجل في منطقة الشرق الأوسط". علاوة على ذلك، فإن بنك مصر
يصنف كأفضل البنوك في ترتيب وإدارة القروض المشتركة في السوق المصرفية المصرية، كما حصل البنك على المركز الثاني كمسوق
تمويلي، بالإضافة إلى المركز الرابع كمرتب ومدير للقروض المشتركة على مستوى أفريقيا، وذلك وفقاً للقائمة الخاصة بالقروض المجمعة
والتي أعدها مؤسسة بلومبرج "Bloomberg" العالمية للربع الثالث من العام ٢٠١٨

أما على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استطاع بنك مصر ان يتبوأ المركز السابع كمسوق للتمويل، كما تمكن من الحصول
على المركز الثالث عشر كأفضل البنوك في ترتيب وإدارة القروض المشتركة على مدار الربع الثالث من ٢٠١٨.

هذا وقد مُنح بنك مصر شهادة المعايير العالمية لتأمين بيانات بطاقات الدفع الالكترونية (PCI DSS) بأحدث إصدارتها ٣،٢، نظراً لكونه
أحد البنوك الرائدة في المنطقة وباعتباره من أوائل البنوك التي تلتزم بتطبيق معايير تأمين بيانات بطاقات الدفع الالكترونية في مصر وشمال
أفريقيا، والجدير بالذكر أن بنك مصر يسعى دائماً إلى تلبية احتياجات عملائه من خلال توسيع قاعدة الخدمات المصرفية التي يحصل عليها
العملاء عن طريق استخدام أحدث الأساليب التكنولوجية، ويمتلك بنك مصر واحدة من أكبر شبكات الصراف الآلي في مصر والتي تغطي
جميع أنحاء الجمهورية.

إن دور بنك مصر في مختلف المجالات الاقتصادية هو دور ملحوظ، وهذا يرجع إلى تواجده جغرافياً، فهناك نحو ١٤,٥٠٠ موظف في بنك
مصر يخدمون قاعدة عملاء واسعة تحتوي على أكثر من ٨ مليون عميل في مصر، بإجمالي رأسمال مال مدفوع يصل إلى ١٥ مليار جنيه.
كما يمتلك بنك مصر ما يزيد عن ٦٢٠ فرعاً متصلة إلكترونياً ومنتشرة بجميع أنحاء الجمهورية لتوفير أسهل وأفضل الخدمات إلى العملاء،
كما يعترف بنك مصر بتواجده العالمي والإقليمي من خلال وجود خمسة فروع في دولة الإمارات وفرعاً في فرنسا، بالإضافة إلى فروع البنوك
التابعة في كل من لبنان وألمانيا وأيضاً مكنتي تمثيل في كل من الصين وروسيا، هذا بالإضافة إلى شبكة من المراسلين التابعين للبنك في
جميع أنحاء العالم

نبذة عن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بنك متعدد الأطراف يشجع مبادرات القطاع الخاص وزيادة الأعمال في أكثر من ٣٨ اقتصاداً عبر
٣ قارات. البنك مملوك لـ ٦٩ دولة، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي. تستهدف استثمارات البنك الأوروبي لإعادة
الإعمار والتنمية أن تجعل الاقتصادات في المناطق التي يستثمر بها تنافسية وشاملة وجيدة الإدارة وخضراء وقادرة على التصدي
للتحديات ومتكاملة. تابعنا على شبكة الإنترنت، وفيسبوك، ولينكد إن، وإنستغرام، وتويتر ويوتيوب.

نبذة عن ثروة كابيتال

ثروة كابيتال القابضة للاستثمارات المالية ش.م.م (SRWA.CA) مجموعة رائدة في تقديم الحلول والخدمات التمويلية حيث تتولى إدارة
مجموعة من الشركات تقدم من خلالها مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات التمويلية. تتبنى ثروة كابيتال منهجاً مبتكراً لضمان تقديم



خدماتها بأعلى جودة خدمة وأسهل إجراءات مما حفظ لها الريادة على مدار السنوات في تقديم برامج تمويلية متنوعة لتمويل شراء السيارات الجديدة والمستعملة عن طريق برامج كونتكت لتقسيط السيارات إضافة الى تميز برنامج كونتكت للتشطيب وبرامج تمويل السلع المعمرة من خلال شبكة Getgo وبرامج تمويل الشركات الصغيرة من خلال شركة بلس للتأجير التمويلي وخدمات التأمين من خلال شركتي ثروة للتأمين وثروة لتأمينات الحياة، بالإضافة الى كونها أول و أكبر مصدر لسندات التوريق في مصر في مختلف المجالات .

شركة ثروة كابيتال القابضة للإستثمارات المالية ش.م.م. مرخصة وخاضعة للهيئة العامة للرقابة المالية.